الأمم المتحدة
S/2015/862



Distr.: General
11 November 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الحادي والعشرون المقدم عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) والفقرة ١٠ من قرار المجلس ٢١٦٥ (٢٠١٤) والفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٩١ (٢٠١٤)، التي طلب فيها المجلس إلي أن أقدم تقريرا كل ٣٠ يوما عن تنفيذ هذه القرارات من قبل جميع الأطراف في النزاع في الجمهورية العربية السورية. وبناء على طلب رئاسة مجلس الأمن، قُدِّم هذا التقرير في غضون أقل من ٣٠ يوما من تاريخ التقرير السابق.

٢ - تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتوفرة لدى وكالات الأمم المتحدة الموجودة على الأرض، وإلى البيانات المقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية ومن مصادر مفتوحة. كما أُبلغَ عن البيانات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة والشركاء بشأن تقديم مساعداتها الإنسانية، للفترة من ١ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، متى كانت تلك البيانات متاحة.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية والعسكرية

٣ - استمر النزاع على نطاق واسع وبمستويات مرتفعة من العنف في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية في تشرين الأول/أكتوبر. واستمرت عمليات القصف الجوي العشوائية وغير المتناسبة والهجمات البرية التي تقوم بها القوات الحكومية وجماعات المعارضة




121115 121115 15-19671 (A)

المسلحة غير التابعة للدولة، والجماعات الإرهابية المحدَّدة[1] على مناطق تحوي عددا كبيرا من المدنيين، في إيقاع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين وتشريدهم. وظل سير الأعمال العدائية التي تقوم بها جميع الأطراف متسما بعدم التقيد على نطاق واسع بالقانون الإنساني الدولي وبالتزامات جميع الأطراف بحماية المدنيين. ورغم عدم امتلاك الأمم المتحدة وسائل تحقق مستقلة، فقد أفادت مصادر عدة عن استمرار استخدام البراميل المتفجرة. وأفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن استخدام ١ ٤٣٨ برميلا من البراميل المتفجرة في جميع أنحاء البلد في تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية أن القوات المسلحة العربية السورية لا ولن تستخدم الأسلحة العشوائية.

٤ - واستمر الإبلاغ عن حصول قتال عنيف في محافظتي دمشق وريف دمشق. وقامت القوات الحكومية بغارات جوية في مناطق مختلفة من الغوطة الشرقية في ريف دمشق. واستُهدفت مدينة دوما مرات عدة خلال هذا الشهر، بما في ذلك في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أصابت تلك الغارات المستشفى الميداني الرئيسي في دوما، ما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن ١٥ قتيلا وإصابة ٥٠ آخرين في صفوف المدنيين، معظمهم من الجسم الطبي. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصابت ضربات جوية عدة سوق الهال في دوما، ما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن ٦٠ قتيلا وأكثر من ٢٠٠ جريح بين المدنيين. وفي أماكن أخرى، ووفقا لتقارير تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قُتل أكثر من ٣٠ مدنيا وجُرح عشرات آخرون في هجمات أخرى شُنت في الغوطة الشرقية خلال تشرين الأول/أكتوبر، شملت عين ترما والحمورة ومسرابا وحرستا. وفي هذه الأثناء، أدى قصف المرج إلى نزوح مؤقت لما قدِّر بـ ١ ٤٠٠ أسرة في الغوطة الشرقية وإلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الحيوية. وفي داريا، وردت إلى مفوضية حقوق الإنسان تقارير أفادت عن سقوط ثلاثة قتلى بين ٢٥ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر نتيجة لاستخدام البراميل المتفجرة.

٥ - وواصلت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة إطلاق قذائف الهاون وقصف مدينة دمشق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأفادت مفوضية حقوق الإنسان في ١ تشرين الأول/أكتوبر، عن سقوط طفل قتيل في الخامسة من عمره عندما أصابت قذيفة هاون سطح مبنى سكني في عش الورور. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصيبت سفارة الاتحاد الروسي

---

(١) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، صنف مجلس الأمن تنظيمَ الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة على أنهما جماعتان إرهابيتان بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ويعمل هذان التنظيمان داخل الجمهورية العربية السورية.

في منطقة المزرعة، بيد أنه لم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب مدني بجروح عندما سقط صاروخ في مكان عام في منطقة المزة السكنية. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل مدني واحد وجرح سبعة آخرون لدى انفجار جهاز تفجير يدوي الصنع كان مثّبتا إلى دراجة هوائية قرب ملعب كرة قدم في المزة. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب سبعة مدنيين بجروح عندما سقطت قذائف هاون على منطقة باب توما في دمشق القديمة. وفي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سقطت قذائف هاون على مناطق عدة في دمشق أدت إلى سقوط قتيل واحد من المدنيين وإصابة ١٢ آخرين بجروح.

٦ - وخفّت حدة القتال في الزبداني ومضايا وغيرهما من المناطق الواقعة شمال غرب ريف دمشق وكذلك في الفوعة وكفريا في محافظة إدلب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير وذلك في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه في اسطنبول في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بتيسير من مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وبموجب هذا الاتفاق، قدمت قافلة إنسانية مشتركة تضم موظفين من الأمم المتحدة وشركاء آخرين مساعدات إلى الزبداني ومضايا وبقّين، وكذلك إلى الفوعة وكفريا في عملية حدودية للأمم المتحدة عن طريق معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا. إن الأمم المتحدة وشركاءها على أهبة الاستعداد للتطبيق الفوري للعناصر الإنسانية المتبقية من الاتفاق بما في ذلك تقديم مزيد من المساعدات الإنسانية وإجلاء الجرحى.

٧ - واشتدت حدة القتال بين الأطراف في المحافظات الشمالية بالجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أعقاب الهجمات البرية والجوية التي شنتها الحكومة، مدعومة بغارات جوية بقيادة روسية. وفي محافظتي حماة وإدلب، نزح ما يقدَّر بـ ٠٠٠ ٨٠ شخص جراء القتال في شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده. كما سقط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين نتيجة للقتال: ففي ٤ تشرين الأول/أكتوبر مثلا، قُتل مدني واحد وأصيب أربعة آخرون بجروح عندما ألقت القوات الحكومية براميل متفجرة على حي سكني في خان شيخون. ووردت تقارير إلى مفوضية حقوق الإنسان تفيد بأن غارة جوية شنتها الحكومة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر على كفر نبل في إدلب أدت، بحسب التقارير، إلى سقوط قتيلين وإصابة ١٠ آخرين من المدنيين بجروح. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصابت غارة جوية عيادة صحية في سرمين تلقى الدعم من منظمة غير حكومية، ما أدى إلى سقوط قتيلين وإصابة ما لا يقل عن ٢٨ شخصا من المدنيين. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد عن تعرض مستشفى ميداني في اللطامنة في حماة، لغارة جوية أدت إلى سقوط ستة قتلى.

٨ - وفي محافظة حلب، تصاعدت حدة القتال بين الأطراف جنوب مدينة حلب في أعقاب هجوم شنته القوات الحكومية مطلع تشرين الأول/أكتوبر. ورداً على ذلك، شنت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة هجمات مضادة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وقد نزح جراء القتال الدائر نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص. كما قُتل وجُرح مدنيون نتيجةً لتصاعد حدة القتال حول حلب من قبل جميع الأطراف في النزاع: ففي ٢ تشرين الأول/أكتوبر مثلاً، ألقت طائرات هليكوبتر حكومية عددا من البراميل المتفجرة على الباب، ما أوقع عشرات الضحايا، استنادا إلى معلومات تلقتها مفوضية حقوق الإنسان. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ما لا يقل عن أربعة مدنيين عندما قصفت طائرات حكومية منطقة سكنية في دارة عزة. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أدت الغارات الجوية الحكومية على بلدة كفر كرمين إلى سقوط ما لا يقل عن تسعة قتلى من المدنيين، بينهم خمسة أطفال.

٩ - وتواصل القتال أيضا في مدينة حلب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ واصلت القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة قصف المدينة ما أوقع إصابات في صفوف المدنيين. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة قنابل على الأحياء السكنية في العزيزية والميدان. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير تفيد بأن جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة أطلقت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر أجهزة تفجير يدوية الصنع في اتجاه الأحياء السكنية الخاضعة لسيطرة الحكومة في مدينة حلب، ما أدى إلى قتل امرأة وطفلها. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، سقطت قذائف هاون في مدرستين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة غرب مدينة حلب أدت إلى سقوط ما يقدَّر بـ ١٩ قتيلا من المدنيين. وفي غضون ذلك، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، شُنت غارات جوية على الطلاسة والفردوس وصلاح الدين والشيخ مقصود والباب وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة داخل المدينة وخارجها، ما أدى بحسب التقارير إلى سقوط أكثر من ٦٥ قتيلا وأكثر من ١٠٠ جريح من المدنيين.

١٠ - وواصل تنظيم الدولة الإسلامية شن هجمات في مختلف المحافظات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، سيطر التنظيم على جزء من الطريق السريعة بين دمشق وحمص حول خناصر، ما أدى إلى قطع الطريق البرية الرئيسية لوصول الجهات العاملة الإنسانية والتجارية إلى مدينة حلب من داخل الجمهورية العربية السورية. وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية للسكان الـ ٧٠٠ ٠٠٠ الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة غرب مدينة حلب. وأعادت الحكومة فتح الطريق السريعة

في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. وفي غضون ذلك، في شمال محافظة حلب، تقدم تنظيم الدولة الإسلامية جنوب مارع في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، واستولى على عدد من القرى في منطقة حندرات في ريف حلب، القريبة من مدينة حلب، ومن الطريق الرئيسية التي تربط شرق مدينة حلب بالمعبر الحدودي باب السلام مع تركيا. وفي إطار الهجوم الذي شُن في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، فجَّر التنظيم جهاز تفجير يدوي الصنع موضوعا في مركبة في حريتان، ما أدى إلى سقوط أكثر من ٢٠ قتيلا.

١١ - وفي محافظة دير الزور، واصل تنظيم الدولة الإسلامية هجماته على القاعدة الجوية العسكرية في مدينة دير الزور، رغم ما أفيد بأن الغارات الجوية الحكومية والروسية أوقفت تقدم التنظيم نحو القاعدة الجوية العسكرية خلال الأسبوعين الأولين من تشرين الأول/أكتوبر واستهدفت أيضا مواقع أخرى للتنظيم في دير الزور والرقة. ففي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر مثلا، أفيد عن سقوط قتيلين عندما استهدفت غارة جوية حكومية بلدة الميادين. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين، بينهم امرأة، عندما أصابت طائرات حكومية حي العريضي السكني في مدينة دير الزور.

١٢ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، استمر القتال في المناطق الريفية الشمالية في محافظة حمص. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير تفيد بأن القوات الحكومية ألقت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر براميل متفجرة في تلبيسة ما أدى إلى سقوط ١٥ قتيلا من المدنيين. كما شُنت ثلاث غارات جوية إضافية على تلبيسة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ما أدى إلى سقوط ١٤ قتيلا من المدنيين، بينهم ستة أطفال. وفي غضون ذلك، قُتل ستة مدنيين وأصيب ١٧ آخرين عندما قصفت القوات الحكومية قرية الغنطو في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قصفت القوات الحكومية قرية حلموزة ما أدى إلى سقوط قتيلين من المدنيين وما لا يقل عن ثمانية جرحى آخرين. وفي سياق منفصل، شن تنظيم الدولة الإسلامية هجوما متواصلا في حمص الوسطى أواخر تشرين الأول/أكتوبر، سيطر التنظيم بنتيجته على بلدة مهين المدن وتشرَّد نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص.

١٣ - وفي منطقة وعر بمدينة حمص، أفيد عن قيام القوات الموالية للحكومة بأعمال قصف وهجمات عدة في تشرين الأول/أكتوبر. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر مثلا، أطلقت القوات الحكومية قذيفة هاون في اتجاه منطقة وعر ألحقت أضرارا بمنازل عدة. ومنذ ٣١ آب/أغسطس، لا تزال القوات الموالية للحكومة تغلق كل الطرقات المؤدية إلى وعر ولا يزال يتعذر دخول الإمدادات الإنسانية إلى تلك المنطقة. بيد أنه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سُمح للتجار المحليين بإحضار كميات قليلة من المواد الغذائية، وقد سلَّم

الهلال الأحمر العربي السوري ومنظمات سورية غير حكومية شاحنتين محمَّلتين بالأدوية. وأفيد عن استمرار المفاوضات بين الأطراف توصلاً لاتفاق محلي. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مكتب المبعوث الخاص ومكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بمهمة عبر خطوط التماس إلى وعر وقدما طلبا آخر إلى السلطات السورية لإرسال قافلة مشتركة بين الوكالات إلى وعر.

١٤ - وأفيد عن قتال في المحافظات الجنوبية خلال تشرين الأول/أكتوبر أوقع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين. وفي محافظة درعا، تواصلَت الغارات الجوية فضلا عن أعمال القصف بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير عن شن العديد من الهجمات التي استُخدمت فيها البراميل المتفجرة خلال هذا الشهر، بينها هجوم على بصره الشام في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر قُتل فيه أربعة أطفال وأصيب اثنان آخران من المدنيين بجروح، وفي داعل قُتلت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر امرأة حامل وابنتها البالغة سنة واحدة من العمر. كما قُتل طفل في قرية برقة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لدى انفجار متفجرات من مخلفات الحرب. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، فجَّر مجهولٌ مركبةً محمَّلة بجهاز تفجير يدوي الصنع على بعد نحو ٣٠٠ متر من المستشفى الوطني في بلدة طفس في درعا.

١٥ - وواصلت كل من القوات الروسية وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عملياتها في الجمهورية العربية السورية طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، تعرض حي الفردوس السكني في وسط مدينة الرقة لغارة جوية قصفت فيها مركبةٌ وقتل سائقها وخمسة من أفراد أسرته، بينهم طفل. وفي حين أقرت السلطات الروسية والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بتنفيذ ضربات جوية في محافظة الرقة في ذلك اليوم، فإنه من غير الواضح من المسؤول عن هذا الحادث بعينه. وإضافةً إلى ذلك، تلقت المفوضية عدداً من التقارير التي تزعم وقوع ضحايا بين المدنيين نتيجة للغارات الجوية، إلا أنه تعذَّر التحقق بدرجة كافية من المعلومات المتعلقة بمصدر هذه الغارات. وفي ٣ تشرين الأول/ أكتوبر، تعرضت قرية إحسم في محافظة إدلب لغارة جوية قتل فيها ما لا يقل عن خمسة مدنيين بينهم امرأة وأربعة أطفال. وقتل أحد المسعفين في هجوم تلا الهجوم الأول في المنطقة نفسها. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت مدينة الميادين في محافظة دير الزور لغارات جوية قصفت فيها المنطقة القريبة من مستشفى الميادين، مما أدى إلى قتل مدني كان في محيط المنطقة. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، جرح ١٢ مدنيا، بينهم طفل، في أعقاب غارة جوية على بلدة حيان، شمال غرب حلب. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قتل سبعة مدنيين على

الأقل، في أعقاب غارة جوية على منطقة مدنية في بلدة حيّان. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت مفوضية حقوق الإنسان معلومات تفيد بأن غارة جوية أصابت مخبزا، مما أدى إلى قتل ثمانية مدنيين وإلحاق إضرار بمسجد قريب في قرية تيرمعلة، في حمص. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، زُعم بأن متزلا في قرية الغنطو، في حمص، قُصف في غارة جوية، مما أدى إلى قتل أكثر من ٤٠ شخصا من أفراد أسرة وأقاربهم. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير عن سقوط ما لا يقل عن ٢٢ قتيلا مدنيا وجرح آخرين في غارات جوية متعددة في آسيا والبوابية وتل حدية في محافظة حلب أدت إلى قتل ٢٢ مدنيا على الأقل وجرح آخرين.

١٦ - واستمر تشريد الأشخاص في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية في تشرين الأول/أكتوبر. فقد شرد أكثر من ١٩٠ ٠٠٠ شخص من مناطق شتى في محافظات حلب وإدلب وحماة وحمص وريف دمشق ودير الزور والرقة ودرعا بسبب القتال الدائر.

١٧ - واستمر استهداف البنى التحتية المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي حلب، سجلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حالات لانقطاع المياه لمدة ١٠ أيام خلال تشرين الأول/أكتوبر (لا يزال انقطاع المياه مستمراً في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر)، ولا تزال هناك أيضاً حالات مستمرة لانقطاع الكهرباء. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، انفجر خط أنابيب مياه رئيسي في وادي بردى، على الأرجح بسبب القصف في المنطقة المحيطة وتدهور الأنابيب بوجه عام، مما أدى إلى انقطاع إمدادات المياه إلى أجزاء من دمشق وقدسيا في ريف دمشق.

١٨ - وسُجلت تطورات فيما يتعلق بعدة اتفاقات محلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي منطقة قدسيا بريف دمشق، استمرت المفاوضات الرامية إلى تحقيق المصالحة. ووفقا للتقارير، قام ما نسبته ٧٠ في المائة من المقاتلين في منطقة قدسيا بتسليم أسلحتهم وقوننة أوضاعهم في فروع الأمن التابعة للحكومة؛ بينما رفض بقية المقاتلين حتى الآن تسليم أسلحتهم. واستمرت القوات الحكومية في إغلاق الطريق الرئيسية المؤدية إلى المنطقة مع وصول كميات محدودة من اللوازم الطبية أو الغذاء أو المساعدات الأخرى إلى المنطقة، لمدة تزيد على شهرين. وبني في بلدة المعضمية جدارٌ فاصل مع داريا في إطار اتفاق مع ممثل القوات المسلحة السورية مقابل وعد بفتح الطريق المؤدية إلى البلدة. إلا أن القيود على الحركة لم ترفع بعد، حسبما أفادت التقارير.

١٩ - وفي أعقاب مناقشات مكثفة وبناءة في فيينا، أصدر المشاركون بياناً مشتركا يتضمن المبادئ الأساسية للتوصل إلى حل سياسي وتكليف الأمم المتحدة بمهمة وضع عملية تفاوضية

تشمل الحكومة والمعارضة وبمهمة تقصي الطرائق الممكنة لوقف إطلاق النار على نطاق البلد بالتوازي مع تجدد العملية السياسية. وشدد البيان المشترك أيضاً على أهمية تولي سورية زمام العملية السياسية.

باء - حقوق الإنسان

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تلقي ادعاءات بشأن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنسي والجنساني، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وحالات وفاة أثناء الحجز نتيجة للتعذيب أو عدم وجود رعاية طبية داخل مراكز الاحتجاز الحكومية. وتلقت المفوضية أيضا تقارير عن قيام أفراد المخابرات الحكومية بعمليات تفتيش من مترل إلى مترل في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/ أكتوبر في مدن دمشق ويبرود والنبك، واحتجاز عشرات الأشخاص تعسفا. وتلقت المفوضية تقارير عن قيام مخابرات القوات الجوية باعتقال ناشط سياسي ينتمي إلى رابطة المجتمعات المحلية السورية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في قرية المبعوجة في محافظة حمص؛ ولا يعرف مكانه في الوقت الحالي.

٢١ - وأفاد الضحايا الذين أجرت المفوضية مقابلات معهم أهم تعرضوا للتعذيب وضروب أخرى من سوء المعاملة في الفرعين ٢٩١ و ٢١٥ وفرع فلسطين التابعة للمخابرات العسكرية في دمشق، ومطار النيرب العسكري، ومطار المزة العسكري، وسجن صيدنايا، ومقر الفرقة الرابعة في دمشق. وذكر الشهود أيضا أن محتجزين آخرين، بينهم نساء، تعرضوا للتعذيب في هذه المرافق.

٢٢ - وقام تنظيم الدولة الإسلامية بعمليات احتجاز غير قانونية لعشرات الشبان في محافظة دير الزور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، داهموا خلالها أسواقا محلية وعدداً من مقاهي الإنترنت لتحديد ما إذا كان أي من روادها ''يتجسسون''. واقتيدَ المحتجزون إلى جهات مجهولة. وفي محافظة الرقة، ألقى التنظيم القبض على رجل وزوجته في منطقة المشلب في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر اتُهما بتعليم مجموعات مختلطة من أطفال المدارس الذكور والإناث في مترلهما. ولا يزال مكانهما مجهولا.

٢٣ - وواصل تنظيم الدولة الإسلامية عمليات إعدام أشخاص يُتصور بأهم جواسيس ومؤيدون للحكومة من دون مراعاة الأصول القانونية. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعدم في تدمر ثلاثة رجال اتهموا بالتجسس للحكومة. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعدم رجلان علناً رمياً بالرصاص، وأعدم ثالث في منطقة معزولة؛ وكان الثلاثة اتُهموا أيضا

بالتجسس للحكومة. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام مقاتلون تابعون للتنظيم بتقييد ثلاثة رجال إلى عمود في أحد المواقع التاريخية في تدمر وتفجير الأعمدة – ولم تُعرف التهم التي وُجهت إليهم. وفي محافظة حلب، قام التنظيم في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر برجم رجلين حتى الموت في بلدة الباب، شمال شرق مدينة حلب، بسبب توجههما الجنسي المزعوم. وقد نفِّذ الإعدام في أعقاب ''محاكمة'' موجزة في محكمة أنشأها التنظيم.

٢٤ – وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقل مقاتلون تابعون لوحدات الحماية الشعبية الكردية أربعة شبان في قرية سميحان في الحسكة بغرض تجنيدهم قسرا في الجماعة. ولا يزال مكانهم مجهولا.

٢٥ – وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قام مقاتلون من تنظيم جيش الإسلام بمداهمة مركز الاحتجاز في المحكمة التي أنشأها تنظيم جبهة النصرة في يلدا في محافظة ريف دمشق، وأخذوا خمسة محتجزين ''مدانين''، وأعدموهم علنا في ساحة الكشك. وذكر تنظيم جيش الإسلام أن تلك العملية أتت رداً على استخدام جهاز تفجير يدوي الصنع استهدف خمسة من أعضائه في يلدا في وقت سابق من نفس اليوم، رغم أنه لم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الحادث.

٢٦ – وأفادت عدة وسائط إعلامية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر أن تنظيم جيش الإسلام قام أثناء الهجمات الجوية المتواصلة، باستخدام عشرات السجناء من الرجال والنساء كدروع بشرية في دوما والغوطة الشرقية. وتشير التقارير إلى أن السجناء، الذين ربما ينتمي كثير منهم إلى أقليات دينية، وُضعوا في أقفاص حول المناطق المكتظة بالسكان لردع مزيد من الضربات الجوية في المناطق المدنية. وحسبما تفيد الادعاءات، لا يزال بعض السجناء في الأسر منذ عام ٢٠١٣، حين اختطفوا من مناطق تسيطر عليها الحكومة في الغوطة الشرقية.

جيم – الاستجابة الإنسانية

٢٧ – واصلت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها مد يد العون إلى ملايين المحتاجين في تشرين الأول/أكتوبر باستخدام جميع الوسائط من داخل الجمهورية العربية السورية وعبر الحدود، عملا بالقرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية إلى ما يزيد على أربعة ملايين شخص في ١٢ محافظة. ووزعت منظمة الصحة العالمية الأدوية والإمدادات اللازمة لتقديم ٠٠٠ ٧١٧ جرعة علاجية في ١٠ محافظات. وتمكنت اليونيسيف من مد يد العون لأكثر من ٥,٣ ملايين شخص مع تقديم دعم متعدد القطاعات، شمل دعما بلوازم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية قدم

إلى ٣,٥ ملايين شخص، ودعما صحيا قدم إلى أكثر من ٢,٤ مليون شخص، ودعما في مجال التعليم قدم إلى نحو ١٨٠ ٠٠٠ شخص. واستطاعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوصول إلى ما يقرب من ٢٧٢ ٠٠٠ شخص في ١٢ محافظة بمواد إغاثة أساسية وخدمات للحماية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق شركائه المنفذين ٣٣٠ ٠٠٠ خدمة في مجالي الصحة الإنجابية والعنف الجنساني. وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بإيصال مساعدات غذائية وزراعية لما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ شخص. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة مواد إغاثة أساسية إلى أكثر من ٣٢ ٥٠٠ شخص. وقدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الدعم إلى أكثر من ٣٣٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني. وواصلت حكومة الجمهورية العربية السورية توفير الخدمات الأساسية للمناطق الخاضعة لسيطرتها وكذلك في كثير من المناطق الواقعة خارج سيطرتها.

٢٨ - واستمرت عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون قد أرسلت إلى الجمهورية العربية السورية ٢٠٧ شحنات - ١٤٠ شحنة من تركيا و ٦٧ شحنة من الأردن - بموجب أحكام قراري مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) شملت مساعدات غذائية لأكثر من ٢,٤ ملايين شخص؛ ومواد غير غذائية لفائدة ١,٦ ملايين شخص؛ وإمدادات طبية لما يقرب من ٤ ملايين جرعة علاجية إلى جانب عدد من أطقم اللوازم الجراحية؛ وإمدادات المياه ولوازم الصرف الصحي لأكثر من مليون شخص في محافظات حلب ودرعا وحماة وإدلب واللاذقية والقنيطرة. وتمشيا مع أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، وجهت الأمم المتحدة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية إخطارا مسبقاً بكل شحنة، تضمَّن تفاصيل عن محتواها ووجهتها وعدد المستفيدين منها.

٢٩ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة عملياتها في الأردن وتركيا. ومنذ بدء العمليات، رصدت الآلية ٢٠٧ شحنات من المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة نقلتها ٤ ٥٠٥ شاحنة، وأكدت الطابع الإنساني لكل منها، وأخطرت السلطات السورية على إثر تلقي كل شحنة. وظلت الآلية تحظى بتعاون ممتاز مع حكومتي الأردن وتركيا.

٣٠ - وأُنجزت خلال تشرين الأول/أكتوبر مهام ثلاث قوافل مشتركة بين الوكالات. ففي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أنجزت المرحلة الأخيرة من قافلة مؤلفة من ثلاثة أجزاء موفدة إلى منطقة الحولة في حمص. واستفاد من هذه القافلة ما مجموعه ٦٠ ٠٠٠ شخص في مناطق

يصعب الوصول إليها. وحظرت السلطات الحكومية شحن المواد المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية وبعض المواد الطبية. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وصلت القوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى ١٠ ٠٠٠ شخص في قريتي الفوعة وكفريا، وإلى نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص في الزبداني ومضايا وبقين، وقدمت مساعدة متعددة القطاعات شملت مواد طبية وجراحية.

٣١ - وقامت وكالات الأمم المتحدة أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بإيصال مساعدات عبر خطوط التماس. فعلى سبيل المثال، أوصل برنامج الأغذية العالمي مساعدات إلى أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص في أجزاء من محافظتي حماة وريف دمشق خاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة. وأوصلت الفاو مساعدات إلى ٣ ٠٠٠ شخص ووزعت مجموعات من لوازم تربية الدواجن في إطار عملية لإيصال المساعدات عبر خطوط التماس إلى معضمية الشام في ريف دمشق. وقدمت منظمة الصحة العالمية علاجاً طبياً لـ ٨١ ٧٧٢ حالة عن طريق منظمة غير حكومية محلية شريكة عبر خطوط النزاع في محافظة حلب، وشمل استخدام آلة لتنقية الدم وإجراء ١٠٠ جلسة لتنقية الدم في بلدة نُبل. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أوصلت اليونيسيف إلى الرقة شحنتها الثانية من مادة هيبوكلوريت الصوديوم بما يقدَّر بأن يغطي احتياجات معالجة المياه لزهاء مليوني شخص لمدة خمسة أشهر. وفي غضون ذلك، أوصل الهلال الأحمر العربي السوري، خلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر، مواد لمواجهة فصل الشتاء ولوازم مدرسية اشترتها اليونيسيف لعدد يصل إلى ١٢ ٠٠٠ شخص، وذلك عبر خطوط التماس في مواقع يصعب الوصول إليها في شرق مدينة حلب. وأرسلت مفوضية شؤون اللاجئين، يومي ٨ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بعثات إلى مدينة التل، بريف دمشق، حيث أوصلت مواد إغاثة أساسية لزهاء ٥ ٠٠٠ شخص.

٣٢ - وواصلت منظمات غير حكومية دولية وسورية على حد سواء تقديم المساعدة المتعددة القطاعات في الجمهورية العربية السورية في شهر تشرين الأول/أكتوبر، بما يشمل توفير الخدمات، وذلك على نحو ما فعلت في الأشهر السابقة.

إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية

٣٣ - ظل إيصال المساعدات الإنسانية إلى الكثيرين من المحتاجين إليها في الجمهورية العربية السورية، وعددهم ١٣,٥ ملايين شخص، أمراً صعباً للغاية في العديد من المناطق بسبب

النزاع القائم وانعدام الأمن والعراقيل التي تتعمد الأطراف وضعها، بما في ذلك الإجراءات الإدارية المرهقة.

٣٤ - وظل إيصال المساعدات إلى ٤,٥ ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعُب الوصول إليها مثار قلق بالغ. ففي تشرين الأول/أكتوبر، أوصلت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها إجمالاً مساعدات إلى ٤٦ موقعاً من ١٤٧ موقعاً يصعب الوصول إليها (أي نسبة ٣١ في المائة). وأوصلت المساعداتِ الغذائية لنحو ٢٢٥ ٠٠٠ شخص في ١٤ موقعاً، والدعم الصحي المتمثل في تقديم العلاج الطبي لما يزيد على ١٣٠ ٠٠٠ حالة في ١٨ موقعاً، والمساعدة بإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لأكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص في ١١ موقعاً، ومواد الإغاثة لنحو ٢٠ ٠٠٠ شخص في ١٠ مواقع. ويوجد حوالى نصف السكان الذين يصعب الوصول إليهم في مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وهي المناطق التي لم تقدِّم لها الأمم المتحدة المساعدة في تشرين الأول/أكتوبر، عدا مواد معالجة المياه التي توفرها اليونيسيف.

٣٥ - وأعاق النزاع القائم في عدة محافظات إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية، وإمكانية حصول الناس على الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، ظل القتال وانعدام الأمن يحولان دون إيصال المساعدات الغذائية المنقذة للحياة إلى أكثر من ١,٢ مليون شخص يعيشون في أجزاء من محافظة ريف دمشق وريفي محافظتي حمص وحماة في أيلول/سبتمبر. وفي محافظة حلب، ظل الوصول إلى الأجزاء الغربية من مدينة حلب متعذراً خلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر نتيجة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مقطع من طريق حمص - حلب الرئيسية. ونتيجة لذلك، في تشرين الأول/أكتوبر، لم يتمكن برنامج الأغذية العالمي من إيصال المساعدات إلى أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ شخص في حلب. وتصدياً لأزمة المياه في حلب، ظلت اليونيسيف توصل مياه الشرب النظيفة بالشاحنات لتغطية احتياجات أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص كل يوم. بيد أن تعذُّر الوصول إلى حلب نتيجة للقتال الدائر على امتداد نقاط الوصول إلى الجنوب من المدينة أرغم اليونيسيف على أن تقلص مؤقتاً عملية إيصال المياه بالشاحنات لتلبية احتياجات ٢٠٠ ٠٠٠ شخص.

٣٦ - وكذلك ظلت التدخلات والعراقيل المتعمَّدة من جانب الأطراف تحول دون إيصال المعونة. فعلى سبيل المثال، لا يزال برنامج الأغذية العالمي غير قادر على الوصول إلى السكان المحتاجين في مناطق من البلد خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية حيث عُلِّقت جميع خطط إيصال المساعدة إلى هذه المناطق بسبب عدم القدرة على العمل بصورة مستقلة وعلى رصد الأنشطة. وهذا يحول دون إيصال مساعدات برنامج الأغذية العالمي إلى زهاء ٠٠٠

٧٢٠ شخص في حاجة إلى المساعدة الغذائية في جميع أرجاء محافظتي دير الزور والرقة تقريباً وفي أجزاء من ريف محافظة حلب الشمالي وريف محافظة حمص الشرقي، وفي جيوب في ريف محافظة الحسكة الجنوبي وريف محافظة حماة الشمالي الغربي.

٣٧ - ونُقل في تشرين الأول/أكتوبر عدد محدود من الإمدادات الإنسانية عبر معبر نصيبين/القامشلي. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أذنت السلطات التركية لبرنامج الأغذية العالمي باستئناف نقل شحنات عبر هذا المعبر، في حين تمت الموافقة أيضا على استخدام اليونيسيف المعبر من أجل استيراد لوازم منقذة للحياة قيمتها ٢,٥ مليون دولار. وكانت السلطات السورية قد وافقت في أيلول/سبتمبر على نقل هذه الشحنات عبر الحدود. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت حكومة تركيا بأن جميع العمليات الإنسانية التي تستخدم المعبر الحدودي ينبغي أن تُعلَّق مؤقتاً بسبب استمرار انعدام الأمن في المناطق المحيطة به. وبشكل استثنائي، أُذن لعشر شاحنات تابعة لليونيسيف محملة بـ ٤ ٨٠٠ مجموعة من لوازم النظافة الصحية للأسر من اجتياز المعبر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر لأنها كانت قد غادرت المخزن أصلاً. واليونيسيف في انتظار تمكنها من إرسال نحو ٨٠ شاحنة محمَّلة بلوازم منقذة للحياة عبر المعبر.

٣٨ - وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت وزارة الخارجية السورية قد وافقت من حيث المبدأ على ٢٧ طلباً من ٨٨ طلباً مشتركا بين الوكالات قدمتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥. ولا يزال ٤٥ طلباً بانتظار الموافقة في حين أرجأت الأمم المتحدة النظر في ثلاثة طلبات بسبب انعدام الأمن. أما الطلبات الثلاثة عشر المتبقية، فكانت طلبات قُدمت في السابق ثم تجاوزتها طلباتٌ أحدث منها. وأرجأت الأمم المتحدة النظر في تسعة من الطلبات الأصلية بسبب انعدام الأمن، و لم تتلق الطلبات الأربعة الأخرى أي رد من الحكومة السورية خلال ثلاثة أشهر فأُعيدَ تقديمها.

٣٩ - ومن ٢٧ طلباً وافقت عليها وزارة الخارجية السورية من حيث المبدأ، أنجز إرسال ١٣ قافلة. ومن الطلبات الـ ١٤ المتبقية التي حظيت بموافقة مبدئية، تعذر إرسال سبع قوافل بسبب عدم الحصول على موافقة قوات الأمن التابعة للحكومة السورية؛ وتعطلت قافلتان بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري والحكومة بشأن طريق الوصول؛ وتعطل إرسال قافلتين أخريين لعدم موافقة جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة على السماح لها بالمرور الآمن؛ ولا يزال تسيير قافلة أخرى مرهوناً بالحالة الأمنية. ويجري التحضير لتنفيذ الطلبين المتبقيين اللذين حظيا بموافقة مبدئية. ومن الممكن

الوصول إلى أكثر من ٢٨٢ ٠٠٠ مستفيد في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة إذا تسنى المضي في إرسال هذه القوافل.

٤٠ - وبالإضافة إلى القوافل المشتركة بين الوكالات، لا يزال عدد من الطلبات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة لإرسال قوافل منفردة معلقاً، لانعدام الأمن، إلى حين حصول تلك الطلبات على موافقة السلطات السورية. وكان برنامج الأغذية العالمي قد قدّم ٢١ طلباً لم توافق عليها الحكومة السورية في عدة مواقع في محافظتي درعا وريف دمشق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما حال دون إيصال المساعدات إلى ١٠٩ ٠٠٠ شخص. ورُفضت تسعة طلبات قدمتها مفوضية شؤون اللاجئين بسبب انعدام الأمن. ومن ٦٩ طلباً منفرداً قدمتها اليونيسيف في عام ٢٠١٥ لإيصال قوافل إلى مناطق يصعب الوصول إليها، لم توافق السلطات السورية سوى على ستة طلبات.

٤١ - وظلت جميع عمليات الأونروا في اليرموك معلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت الأونروا قد أوفدت آخر بعثة إلى اليرموك في ٢٨ آذار/مارس. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تعاونت حملة المرحمة الدولية مع الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني على إنجاز توزيع ٤٤٨ سلة غذائية وحليب أطفال على المدنيين داخل مخيم اليرموك. وأعقب هذا التوزيع إيصال اللجنة الوطنية لإغاثة الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية ٣ ٠٠٠ كيس خبز إلى اليرموك ويلدا في ٢١ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويظل الممر بين اليرموك ويلدا منطقة مضطربة. ولم يُسمح للأونروا بإرسال أي بعثات إلى يلدا وببيلا وبيت سحم في تشرين الأول/أكتوبر. وأفيدَ بأن منظمات إنسانية أخرى سُمح لها بمواصلة عملياتها وتقديم المساعدة في هذه المناطق. ولا يزال الهلال الأحمر العربي السوري يرسل عيادات متنقلة لتقديم الخدمات في المناطق الثلاث، وهي تزور كل واحد من تلك المواقع مرة كل ثلاثة أسابيع. وفي غضون ذلك، وتصدياً لازدياد تفشي التيفوئيد، قامت اليونيسيف، بالتعاون مع مديرية الصحة في ريف دمشق، بتوزيع أقراص تنقية المياه في يلدا وببيلا وبيت سحم وفي مخيم اليرموك في تشرين الأول/أكتوبر. وتواصل السلطات أيضا الإذن لمجموعة محدودة من السلع التجارية بدخول هذه المناطق على أساس يومي.

٤٢ - ولم يُبلَّغ في أيلول/سبتمبر عن أي تغييرات كبيرة في الإجراءات الإدارية التي تشترط الحكومة السورية إتمامها لإيصال المساعدات الإنسانية. ولا تزال الإجراءات الإدارية الحالية تؤدي إلى تأخير أو تقييد إيصال المساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وشركاء الأمم المتحدة. وأبلغت اليونيسيف بأن مهلة الإنجاز اللازمة للحصول على موافقات السلطات السورية على استيراد السلع الإنسانية قد تحسّنت، بيد أن لليونيسيف إعفاءين

متعلقين بلوازم صحية ولوازم تغذية لما عدده ٠٠٠ ١١٧ طفلاً ما زالا معلقين منذ أكثر من شهرين. وأبلغت اليونيسيف أيضا عن حالات تأخير كبيرة في المدة الزمنية التي يستغرقها الحصول على الموافقات على استيراد معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية (سبعة إعفاءات ما زال لم يُبتّ فيها منذ مدة تتراوح بين ٣ و ١٠ أشهر).

٤٣ - واستمر إحراز التقدم فيما يتعلق بتأشيرات دخول موظفي الأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وافقت الحكومة السورية على منح ٦٩ تأشيرة دخول لموظفي الأمم المتحدة، منها ٣٨ طلباً لمنح تأشيرات جديدة و ٣١ طلباً لتجديد تأشيرات. ومُنح ما يزيد على ٩٥ في المائة من التأشيرات الموافق عليها في تشرين الأول/أكتوبر في غضون المدة المتفق عليها لاستعراض الطلبات، وهي ١٥ يوم عمل. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن قد بُت في ٤٧ طلباً مقدماً من الأمم المتحدة (إما للحصول على تأشيرات جديدة أو لتجديد تأشيرات قديمة)، ومنها ١١ طلباً تجاوزت فترةَ الاستعراض المتفق عليها، ومدتها ١٥ يوم عمل. ورُفض طلب واحد للحصول على تأشيرة في تشرين الأول/أكتوبر. وفي عام ٢٠١٥، بلغ العدد الاجمالي لطلبات التأشيرات التي رُفضت ٤٠ طلباً، دون احتساب موظفي الأمم المتحدة الأربعة الذين أُعلن عنهم في شباط/فبراير ٢٠١٥ أشخاصاً غير مرغوب فيهم.

٤٤ - ورُخِّص لمنظمة غير حكومية دولية واحدة بالعمل في تشرين الأول/أكتوبر، مما رفع مجموع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية المأذون لها بالعمل في الجمهورية العربية السورية إلى ١٦ منظمةً. وظلت المنظمات الدولية غير الحكومية تواجه سلسلة من العقبات والقيود الإدارية التي تؤثر على قدرها على العمل. ولا تزال هذه المنظمات تواجه قيوداً على صعيد قدرتها على إقامة شراكات مع المنظمات الإنسانية الوطنية، وفتح مكاتب فرعية، وإيفاد البعثات، والمشاركة في القوافل المشتركة بين الوكالات، وإجراء عمليات مستقلة لتقييم الاحتياجات. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ظل ١٥ طلباً لمنح تأشيرات لموظفي المنظمات غير الحكومية معلقة، وكان ١١ طلباً منها قد قدمت في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر. وتمت الموافقة على ست تأشيرات في تشرين الأول/أكتوبر، منها أربع تأشيرات كان طلبُ الحصول عليها قد قُدِّم في الشهر نفسه. ويواصل المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة قيادة المناقشات الجارية مع الحكومة بشأن تأشيرات الدخول والإطار التشغيلي للمنظمات غير الحكومية الدولية.

٤٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر رخّصت حكومة الجمهورية العربية السورية لمنظمتين غير حكوميتين وطنيتين إضافيتين، موجودتين في محافظة دمشق، بإقامة شراكات مع منظمات الأمم المتحدة. وبلغ إجمالي عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية المأذون لها بإقامة شراكات

مع منظمات الأمم المتحدة ١٣٧منظمة تعمل من خلال ٢٢٠ فرعاً. ولا تزال المنظمات غير الحكومية الوطنية المأذون لها تعمل في ظل إجراءات معقدة تحكم إقامتها شراكات مع وكالات الأمم المتحدة.

المناطق المحاصرة

٤٦ - من ٤,٥ ملايين شخص مقيم في مناطق يصعُب الوصول إليها في الجمهورية العربية السورية، ما زال حوالى ٧٠٠ ٣٩٣ شخص يعيشون تحت الحصار. ويشمل ذلك نحو ٠٠٠ ٢٠٠ شخص يحاصرهم تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة دير الزور؛ ونحو ٢٠٠ ١٨١ شخص تحاصرهم الحكومة السورية في مواقع مختلفة في الغوطة الشرقية وكذلك في داريا والزبداني في محافظة ريف دمشق؛ ونحو ٥٠٠ ١٢ شخص تحاصرهم جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وجبهة النصرة في بلدتي الفوعة وكفريا في محافظة إدلب. و لم يعد الأشخاص البالغ عددهم ٥٠٠ ٢٦ شخص في بلدتي نبل والزهراء، في محافظة حلب، محاصرين بعد ورود تقارير متسقة وموثوقة عن تحسّن كبير في إمكانية دخول الأشخاص والبضائع وخروجهم من المنطقة المحاصرة خلال الشهور الثلاثة الماضية، على الرغم من استمرار صعوبة الوصول وعظم الشواغل المتعلّقة بالحماية.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلّت الأطراف في النزاع تحظر الوصول إلى المناطق المحاصرة تماما أو تقيده تقييدا شديدا. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، تم إيصال الأغذية والمساعدة الصحية ومساعدات الإغاثة الأساسية إلى نحو ٥٠٠ ١٠ شخص محاصر (٢,٧ في المائة) وتم توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية لنحو ٧٠٠ ١٦ شخص محاصر (٤,٢ في المائة). وظلّ تدفق الإمدادات التجارية عبر الطرق الرسمية مغلقا بوجه عام، مما أدّى إلى غلاء أسعار السلع التي تصل إلى المناطق المحاصرة عبر خطوط الإمداد غير الرسمية وغير المنتظمة. وظلّت حرية التنقل مقيدةً بشدة، إلا أن بعض الفئات، كالطلاب وأعضاء مجالس المصالحة، سُمح لها أحيانا بمغادرة المناطق المحاصرة والعودة إليها.

٤٨ - وفي الغوطة الشرقية، في ريف دمشق، ثمة ٥٠٠ ١٧٦ شخص محاصر في المواقع التالية: دوما وحرستا وعربين وزملكا وعين ترما والجسرين وكفر بطنا وسقبا وزبدين. و لم تصل أي وكالة لتقديم المساعدة الإنسانية تابعة للأمم المتحدة إلى المناطق المحاصرة في الغوطة الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر، باستثناء ما قدّمته منظمة اليونيسيف من خدمات تعليم تعويضية لحوالي ٠٤٥ ١ طفلا في دوما.

٤٩ - ولا تزال القوات الحكومية تحاصر حوالي ٥٠٠ شخص في الزبداني بمحافظة ريف دمشق. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وصلت قافلة إنسانية مشتركة تضم موظفين تابعين للأمم المتحدة ولشركاء آخرين إلى المدينة محمّلة بالأغذية والأدوية ومواد الإغاثة الأساسية والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

٥٠ - ولا تزال القوات الحكومية تحاصر حوالى ٠٠٠ ٤ شخص في داريا في ريف دمشق. ولم تصل أية مساعدات من الأمم المتحدة إلى تلك المنطقة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولم يتلق السكان في داريّا أي مساعدات من الأمم المتحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٥١ - وفي الفوعة وكفريا بمحافظة إدلب، لا يزال نحو ٥٠٠ ١٢ شخص محاصرين من جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وجبهة النصرة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، بلغت قافلة إنسانية مشتركة تضم موظفين تابعين للأمم المتحدة ولشركاء آخرين بلدتي الفوعة وكفريا محمّلة بالأغذية والأدوية ومواد الإغاثة الأساسية والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية لزهاء ٠٠٠ ١٠ شخص.

٥٢ - وفي الأحياء الغربية لمدينة دير الزور التي تسيطر عليها الحكومة، يعيش نحو ٠٠٠ ٢٠٠ شخص تحت حصار يفرضه تنظيم الدولة الإسلامية. وانخفض عدد الأشخاص المحاصرين لأن البعض استطاع الفرار من المنطقة. وقدّمت اليونيسيف، في شراكة مع الهلال الأحمر العربي السوري، المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية إلى نحو ١٩٥ ٦ شخصا ودعما نفسيا واجتماعيا إلى ٧٢٠ طفلا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبعد الحصول على التصاريح، ثمة خطط لنقل المساعدات الإنسانية الطارئة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة جوا إلى المنطقة، ولكن الاشتباكات التي وقعت بالقرب من المطار العسكري حالت حتى الآن دون إتمام العملية.

حرية مرور اللوازم والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي

٥٣ - في حين تحظى مرافق الرعاية الصحية بوضع حماية خاص بموجب القانون الإنساني الدولي، تتواصل الهجمات بلا هوادة على المرافق الطبية في الجمهورية العربية السورية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلّقت الأمم المتحدة وشركاؤها الصحيون، في سياق قيام الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة بعمليات التحقّق، تقارير عن شن ١٣ هجمة على المرافق الطبية والنقل؛ ٨ منها على مستشفيات و ٢ على مرافق صحية أخرى و ٣ على سيارات إسعاف. ووقعت ٧ هجمات في محافظة حماة، وثلاث في حلب، واثنتان في حمص وواحدة

في محافظة إدلب. ونفّذت هذه الهجمات كلّها بغارات جوية. وأسفرت هذه الهجمات عن قتل ١١ شخصا، منهم اثنان يعملان في مجال الرعاية الصحية، وجرح قرابة ٤٠ شخصا.

٥٤ - ولا يزال الحصول على الرعاية الطبية مقيّدا بسبب انعدام الأمن والقيود التي تفرضها الأطراف المتحاربة، مما يؤدّي إلى غلاء أسعار الأدوية وشحّ في اللوازم الطبية في الأسواق المحلية وتراجع إنتاج المستحضرات الصيدلانية وانخفاض عدد العاملين الطبيين المؤهّلين. وقد أضرّ نقصُ العاملين المؤهلين في المجال الطبي وتدهور الخدمات الأساسية بإمكانية الحصول على الرعاية الطبية المناسبة. ولتوفّر الخدمات الصحية المنقذة للحياة أهمية حاسمة في أنحاء محافظات الحسكة والرقة ودير الزور ودرعا وإدلب وحماة وحلب، علاوة على المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها في محافظة ريف دمشق.

٥٥ - وقدّمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع وزارة الصحة، الدعم لحملة التلقيح ضد شلل الأطفال الوطنية السادسة عشرة في الفترة الممتدة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وحصّنت ٢,٣ ملايين طفل. وطالت هذه الحملة جميع المحافظات باستثناء الرقة ودير الزور وبعض نواحي إدلب، بسبب انعدام الأمن وقيود على الوصول فرضتها أطراف النزاع، على حد سواء. فعلى سبيل المثال، لم يُلقّح ضد المرض إلا ١,٦ في المائة من الأطفال دون الخامسة في الرقة و ٤,٥ في المائة من الأطفال في دير الزور، لأن تنظيم الدولة الإسلامية رفض السماح للحملة بالعمل في بعض نواحي المحافظتين الخاضعتين لسيطرته. وبوجه عام، حُرم حوالى ٠٠٠ ٥٠٠ طفل من التحصين في جميع أنحاء البلد بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق.

٥٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدّمت منظّمة الصحة العالمية إلى السلطات السورية خمسة طلبات جديدة ورسالة تذكير للحصول على الموافقة بشأن إيصال اللوازم إلى ١٣ منطقة يصعب الوصول إليها في محافظات ريف دمشق وحماة ودرعا وحلب ودير الزور والقنيطرة. ولا تزال جميع تلك الطلبات بدون رد. وفي هذه الأثناء، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها العاملون في قطاع الصحة يواجهون تحديات شديدة الجسامة تعرقل إيصالَ اللوازم الطبية إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية وتوفيرَ خدمات الوقاية والعلاج في تلك المناطق.

سلامة وأمن الموظفين وأماكن العمل

٥٧ - لا يزال ٣٠ موظّفا من موظفي الأمم المتحدة، بينهم ٢٨ موظّفا في الأونروا، محتجزين أو في عداد المفقودين. وبلغ مجموع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين

قُتلوا في هذا النـزاع منذ آذار/مارس ٢٠١١ ما عدده ٨١ شخصا. ومنهم ١٧ موظفا من موظفي الأمم المتحدة، و ٤٢ موظفا من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري، وثمانية من متطوعي وموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وثمانية من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية. ومن مجموع القتلى البالغ عددهم ٨١ قتيلا، قُتل ١٥ شخصا منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ثالثا - ملاحظات

٥٨ - في جميع أرجاء الجمهورية العربية السورية، تُنتهك القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من دون مساءلة تُذكر. وإنني أكرّر دعوتي إلى إحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن المحزن أن مئات من المدنيين قتلوا أو أصيبوا في هجمات مباشرة أو عشوائية في هذا الشهر وحده بسبب استمرار استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بوسائل منها البراميل المتفجرة والقصف والسيارات المفخخة. وسيخلّف استخدامُ الأسلحة المتفجرة في المناطق الآهلة بالسكان آثارا بالغة طويلة الأمد على الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، إذ إنه سيلحق الدمار بالمساكن والبنى التحتية الأساسية التي يعتمد عليها المدنيون. وعلاوة على ذلك، يترك استخدام هذه الأسلحة الفتاكة مخلفات حرب متفجرة في جميع أنحاء البلد. وستظلّ تشكّل تهديدا خطيرا للمدنيين السوريين، ولا سيما الأطفال، بعد فترة طويلة من انتهاء الأعمال العدائية. وأخذت علما بالتزام حكومة الجمهورية العربية السورية بالامتناع عن استخدام الأسلحة العشوائية، وأتوقع أن يُترجم هذا الالتزام إلى فعل.

٥٩ - وما برحت الهجمات المستمرة على مرافق الرعاية الصحية والنقل والموظفين وحرمان الجرحى والمرضى من الرعاية تشكّل مصدر قلق بالغ. ويترتب على الهجمات على هذه المرافق أثرٌ مدمّر مضاعف، لا من حيث قتل الأشخاص أو جرحهم فحسب، وإنما أيضا من حيث بقاء الكثير من الأشخاص غير قادرين على الحصول على العلاج الذي يحتاجون إليه. ويعجز العديد من السوريين حتى الآن عن الحصول على أبسط مستويات الرعاية. وفي غضون ذلك، من اللاإنساني وغير القانوني استمرار منع وصول الأدوية واللوازم الطبية إلى المستفيدين المستهدفين. فحماية الجرحى والمرضى وتوفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية لهم في جميع الظروف هي من صميم العمل الإنساني وهي مكرّسة بوضوح في القانون الإنساني الدولي.

٦٠ - ورغم تدهور الحالة الأمنية، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها على حاله. ويظل مستوى وصول الوكالات الإنسانية إلى ٤,٥ ملايين شخص

في المناطق التي يصعب الوصول إليها وعدم قدرة هؤلاء على الحصول على الخدمات والإمدادات الإنسانية الأساسية غير مقبول. ولا بد لي أن أحثّ الأطراف مرة أخرى، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، على الوفاء بالتزاماتها في إطار القانون الإنساني الدولي والمبادرة إلى التحرك الآن. ولا يدع قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) أي مجال للتأويل أو لمزيد من التفاوض. ويجب على الأطراف الامتثال وتيسير إيصال المعونة إلى المدنيين المحتاجين حيثما وجدوا في الجمهورية العربية السورية.

٦١ - ودعا مجلس الأمن كذلك في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الأطراف كافة إلى رفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان. إلا أن هذه الدعوة لم تلق آذانا صاغية. ومن المشين أن يُجبر زهاء ٤٠٠ ٠٠٠ شخص على العيش تحت الحصار بشكل متعمّد، محرومين إلى حد بعيد من السلع والخدمات الأساسية.

٦٢ - وقد بلغ حجم الخراب الذي طال الشعب السوري أبعادا مفزعة. وهناك الآن حوال ١٣,٥ ملايين شخص، بينهم ستة ملايين طفل، بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية أو الحماية. وقد أُجبر أكثر من نصف السكان في الجمهورية العربية السورية على ترك ديارهم، وشُرّد نحو ٦,٥ ملايين شخص داخليا. ويّقدّر أن ثلاثة أرباع السوريين يعيشون في فقر. أما المرافق الصحية والمدارس والأسواق وغيرها من مرافق الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلد فهي مغلقة أو أنها تعمل بقدرات متدنية. وإذا لم يتوقّف القتال، ستظّل الأحوال المعيشية للسوريين آخذة في التدهور.

٦٣ - ولقد تشجّعت بعودة المجتمع الدولي إلى العمل أخيرا منذ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا على عملية إيجاد حل سياسي للتراع السوري. فليس من حل عسكري لهذه الأزمة. ولا يزال بيان جنيف الإطار المتفق عليه دوليا للتوصل إلى تسوية سياسية للتراع، كما جرى تأكيد ذلك مرة أخرى في بيان فيينا. ويشكل هذا الأخير خطوة أولى نحو إتاحة الفرصة لمجموعة موسعة من الجهات المعنية الدولية لمواصلة العمل على هذا الإطار وتطويره بما يتوافق مع المبادئ الرئيسية لبيان جنيف. ونحن بحاجة إلى هذا النوع من الزخم المتجدد الذي نجم عن عودة انخراط المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سياسية للتراع السوري. وبهذه الروح، ينبغي لنا أن نتطلّع إلى بيان فيينا باعتباره تطورا واعدا. وإنني أحثّ جميع الأطراف في التراع والدول الأعضاء ذات النفوذ على تلك الأطراف، على مواصلة العمل وعدم ادخار أي جهد من أجل التوصل إلى حل سياسي. وكما يُبرِز هذا التقرير، إن المدنيين السوريين، بمن فيهم النساء والأطفال، ما زالوا يتحملون وطأة هذا التراع. لذا يجب على المجتمع الدولي أن يضافر جهوده من أجل مساعدة السوريين في إيجاد أرضية مشتركة ووقف العنف.